رقم الوارد: 745
التاريخ 26/6/2016
سوق دمشق للأوراق المالية

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات
د د/ ٥٨٨٩
م/ ٢٠١٦/٦/٢١

محضر اجتماع

الهيئة العامَّة العادية

لفرنسَبنك سورية شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة بتاريخ 31/ 5 /2016

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة فرنسَبنك سورية **شركة مساهمة مغفلة عامة** إلى السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامَّة العادية لفرنسَبنك سورية ش.م.م.ع التي تقرر انعقادها في الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 2016/5/31 في فندق الفورسيزنز بدمشق – قاعة الحلبي ، والتي تم تبليغها أصولا متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق ما يوجبه قانون الشركات الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

تم نشر دعوة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامَّة العادية لفرنسَبنك سورية ش.م.م.ع. في:

الجريدة	العدد	الصفحة	تاريخ
الثورة	16064	رقم 8	الأربعاء 27/ نيسان /2016
تشرين	12616	رقم 3	الأربعاء 27/ نيسان /2016
تشرين	12617	رقم 9	الخميس 28/ نيسان /2016
الثورة	16065	رقم 7	الخميس 28/ نيسان /2016

وبناء على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 001/01/26 إع بتاريخ 2016/04/24 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة وذلك لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع،

والكتاب الموجَّه إلى مصرف سورية المركزي رقم 001/01/23 إع بتاريخ 2016/04/21 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة وذلك لتسمية مندوب عنه لحضور هذا الاجتماع،

وبناء على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم001/01/25 إع بتاريخ 2016/04/24 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة وذلك لتسمية مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع، والكتاب الموجَّه إلى سوق دمشق للأوراق المالية رقم 001/1/24 إع بتاريخ 2016/04/24 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة.

حضر هذا الاجتماع السادة محمد إبراهيم ومحمود حبشية ممثلين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم –1024–5050 1/12 تاريخ 2016/04/28،

وحضرت السيدة ميساء البوشي، والسيد راني ديب ممثلين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم 161/1899 تاريخ 2016/5/17.،

وحضر السيد وائل يوسف والسيد علاء يوسف ممثلين هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف رقم 555/ص – إم بتاريخ 2016/5/17.

٢٢ حزيران ٢٠١٦
وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

وحضر الاجتماع السيدة ليلى السمان عن شركة ديلويت أند توش (التميمي والسمان) مدقق حسابات فرنسَبنك سورية ش.م.م.ع.

وقد حضر إلى مكان هذا الاجتماع في الموعد المذكور أغلب أعضاء مجلس الإدارة ومنهم رئيسه ونائب رئيسه ومساهمون في الشركة يحملون:
أسهما **بالأصالة** وعددها (807 34,283سهما) وتشكل ما نسبته (66,81 %).
وأسهما **بالوكالة** وعددها (817,400سهما) بنسبة (1,8%) من كامل أسهم الشركة.
وذلك وفقاً لما هو مبين في جدول الحضور المرفق وبالتالي فإن نسبة الحضور تشكل ما نسبته (68,61%).

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة وحضور أعضاء مجلس الإدارة ومساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات وحضور مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

في ضوء ذلك فقد بدأت الهيئة العامَّة العادية أعمالها برئاسة رئيس مجلس إدارة فرنسَبنك سورية ش.م.م.ع السيد عادل القصار الذي قام بتسمية كل من السادة عمار الطرشة و وليد الأحمر مراقبين للتصويت من المساهمين كما عين المحامية رونا مصابني مدونةً لوقائع الجلسة.

وبعد أن رحب الرئيس بالمساهمين وممثلي الجهات الرسمية تم تلاوة إعلان الدعوة وجدول الأعمال على الحضور على الشكل التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. سماع تقرير مفتش الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2015.
3. الإطلاع على ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة /2015/ وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها.
4. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهم.
5. تعيين الأرباح، إن وُجدت،التي يجب توزيعها بناء على إقتراح مجلس الإدارة.
6. تكوين الإحتياطيات، إن امكن.
7. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
8. انتخاب مدقق الحسابات وتعيين تعويضاته.
9. المصادقة على تعيين عضو في مجلس الإدارة.

10. تحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة.

11. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

12. تجديد إتفاقية التعاون التقني والمصرفي بين فرنسبنك ش.م.ل وفرنسبنك سورية ش.م.م.ع.

تنازل السادة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة وبدؤا بتداول جدول أعمال الهيئة العامة وفق ما يأتي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

قام المدير العام بطلب من رئيس الهيئة العامة العادية السيد عادل القصّار بتلاوة تقرير مجلس الإدارة والذي يتضمن:

- كشفاً بالنشاطات والعمليات التي نفذها فرنسبنك سورية ش.م.م.ع. خلال السنة المالية 2015 .
- ملخص عن البيانات المالية لعام 2015، والتي تظهر أرباحاً بقيمة 6,557,476,486 ل.س. (ستة مليارات وخمسمائة وسبعة وخمسون مليون وأربعمائة وستة وسبعون ألف وأربعمائة وستة وثمانون ليرة سورية) وهي أرباح غير قابلة للتوزيع كونها أرباحاً غير محققة ناتجة عن تغير أسعار صرف القطع الأجنبي.
- المخصصات العامة التي حجزها البنك والتي بلغت قيمتها في نهاية 2015 ما يقارب 2,929,370,079 ل.س. (ملياريين وتسعمائة وتسعة وعشرون مليون وثلاثمائة وسبعون وتسعة وسبعون) ليرة سورية.

ثم عرض السيد المدير العام تقرير مجلس الإدارة لجهة الخطة المستقبلية لعام 2016 والتي تأخذ بعين الإعتبار إستمرار الحرب على سورية واستمرار مقاطعة المصارف الأجنبية للقطاع المصرفي السوري والقرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي حول السياسات المصرفية والعمليات المصرفية المحلية والدولية.

2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.

تلت السيدة ليلى السمان عن شركة ديلويت أند توش (التميمي والسمان) تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة وحيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هي بتاريخ 2015/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر.

خلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافق الميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الجمعية العامة قبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

3. الإطلاع على ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة /2015/ وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها.

تم إطلاع السادة المساهمين على ميزانية الشركة عن السنة المالية المنصرمة 2015 وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها. تظهر الميزانية أرباحاً بقيمة 6,557,476,486 ل.س. (ستة مليارات وخمسمائة وسبعة وخمسون مليون

وأربعمائة وستة وسبعون ألف وأربعمائة وستة وثمانون ليرة سورية) وهي أرباح غير قابلة للتوزيع كونها أرباحاً غير محققة ناتجة عن تغيير أسعار صرف القطع الأجنبي.

حيث نوه المدير العام أن فرنسبنك سورية أصبح ثالث مصرف في القطاع التقليدي للمصارف الخاصة في سورية سواء من حيث الموجودات و من حيث الأرباح وأضاف أنه لا يوجد أي حوادث تشغيلية.

4. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهم.**

المناقشات التي جرت ملحقة بالمحضر الحالي وتعتبر جزء لا يتجزء من المحضر. بعد المناقشة، وافقت الهيئة العامّة العادية بالإجماع على تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وعلى ميزانية الشركة وحسابات الأرباح والخسائر.

5. **تعيين الأرباح، إن وجدت، التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.**

باعتبار أن أرباح الشركة غير محققة، فانها غير قابلة للتوزيع وسيتم تدوير الخسائر المحققة والأرباح غير المحققة إلى حقوق المساهمين لتضاف إلى الرصيد المتراكم عن السنوات السابقة.
وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. **تكوين الاحتياطيات، إن أمكن.**

بما أن أرباح المصرف غير محققة بالنسبة للسنة المالية 2015 فإنه لا يمكن أن يصار إلى اقتطاع أي نوع من الاحتياطيات.

7. **إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة:**

بعد المناقشة تمت الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة والمدير العام عن أعمالهم بعام 2015.

8. **انتخاب مدقق الحسابات وتعيين تعويضاته.**

تم الإطلاع على ترشيح أعضاء مجلس الإدارة لشركة ديلويت أند توش (التميمي والسمان) ليكون مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2016 وحتى تاريخ اجتماع الهيئة العامّة التالية، لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المختصة.

تمت الموافقة بالإجماع على انتخاب شركة ديلويت أند توش (التميمي والسمان) ليكون مدققاً لحسابات المصرف للسنة المالية 2016 وحتى تاريخ اجتماع الهيئة العامّة التالية، كما تمت الموافقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بتوقيع اتفاق خطي معه وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له.

9. **المصادقة على تعيين عضو في مجلس الإدارة:**

بيّن السيد رئيس الهيئة العامة العادية أن الأستاذ المحامي محمد فاروق بن عبدالله البشير قد اعتذر عن مباشرة مهامه كعضو منتخب في مجلس الإدارة لعدم استطاعته استكمال شروط العضوية في مجلس الإدارة لجهة تملك العدد الكافي الذي يخوله أن يكون عضواً في مجلس الإدارة.

عين مجلس الإدارة السيد وائل سليم شامي كعضو بديل بعد أن تقدم بالمستندات التي يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة وبناءً على قرار لجنة الترشيحات والمكافآت الصادر بتاريخ 29 / 2 / 2016 وموافقة مصرف سورية المركزي الصادرة بموجب القرار رقم 1/0/1464 تاريخ 31 / 5 / 2016.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا التعيين.

10. تحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة:

لم يحصل أي من أعضاء مجلس الإدارة على أي تعويض كان.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

11. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

لم يتم منح أي مكافآت لأي عضو في مجلس الإدارة كما لم يطالب أي عضو بمكافأة كانت.

أبدت الهيئة العامة بالإجماع تقديرها لمجلس الإدارة وموافقتها على ذلك.

12. تجديد إتفاقية التعاون التقني والمصرفي بين فرنسبنك ش.م.ل وفرنسبنك سورية ش.م.م.ع.:

في إطار الخبرة المصرفية والفنية والمساعدة اللازمة المقدمة من قبل فرنسبنك ش.م.ل إلى فرنسبنك سورية من خلال اتفاقية التعاون التقني والمصرفي ، تم تجديد هذه الاتفاقية لمدة سنة ميلادية واحدة والتي جددت في العام السابق من خلال الهيئة العامّة العادية ولمدة سنة ميلادية واحدة. وتنص الاتفاقية على أن يقدّم فرنسبنك ش.م.ل.الخدمات التالية لفرنسبنك سورية:

- تأمين النماذج المتعلقة بالعمليات المصرفية،
- تأمين مواد تكنولوجيا المعلومات والدراسات
- تدريب فريق العمل وتعزيز الكفاءات والخدمات المركزية
- تطوير المنتجات
- التزويد بالمعدات والمشتريات

- تأمين موظفين أجانب إذا دعت الحاجة
- لفرنسَبنك ش.م.ل.الحق بالحصول على أتعاب وقدرها خمسة وأربعون مليون ليرة سورية أو 300.00 دولار أمريكي أيهما أكثر.

بعد المداولة وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد الاتفاقية وعلى الأتعاب التي سيحصل عليها فرنسَبنك ش.م.ل. وفوضت مجلس الإدارة بتسديدها. والجدير ذكره أن فرنسَبنك ش.م.ل. قد أعفى فرنسَبنك سورية من دفع أي مبلغ مقابل الخدمات المقدمة خلال السنين السابقةأي منذ تأسيس المصرف.
كما وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة بتعديل الإتفاقية بناءً على المقترحات والمفاوضات مع مصرف سورية المركزي ودون الرجوع لها.

وحيث أن السادة الحضور قد استنفذوا التداول في كافة البنود المثارة في جدول الأعمال، فقد اختتمت الهيئة العامّة العادية لفرنسَبنك سورية ش.م.م.ع.أعمالها في تمام الساعة الواحدة و النصف من يوم الثلاثاء 2016/5/31.

وختم المحضر وقدم هذا المحضر للتوقيع.

دمشق في 31 /2016/5

كاتب وقائع الجلسة
المحامية رونا مصابني

رئيس الهيئة العامة
السيد عادل القصار

مراقبا التصويت

- السيد عمار الطرشة
- السيد وليد الأحمر

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مداولات اجتماع الهيئة العامة لفرنسَبنك سورية ش.م.م.ع

2016/05/31

تم افتتاح الجلسة بحضور رئيس مجلس الإدارة السيد عادل القصّار، ونائبه الدكتور أحمد الشهابي، وكل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيد نبيل القصّار، السيد ثائر اللحام، السيد علي مرعي، والسيد وائل شامي، والإدارة التنفيذية للمصرف على رأسها المدير العام السيد نديم مجاعص، حيث ألقى كل من رئيس مجلس إدارة فرنسَبنك سورية السيد عادل القصّار كلمة افتتاحية رحّب من خلالها بكل من مندوبين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية ومفوضية الحكومة لدى المصارف والسادة المساهمين، تلاها تقرير مفتش الحسابات ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتميمي والسمّان حيث قدمت مندوبتهم السيدة ليلى السمان التقرير عن أحوال الشركة وحسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2015.

طلب رئيس مجلس الإدارة من المدير العام السيد نديم مجاعص، مناقشة تقرير مجلس الإدارة وإطلاع المساهمين على ميزانية المصرف وتطور وضعه حيث تم توزيع التقرير على جميع المساهمين وتمت مناقشة كل النقاط المذكورة فيه وناقش المدير العام جميع التساؤلات والمداخلات التي طُرحت من قبل المساهمين الحاضرين وتمت الإجابة عليها جميعها.

فيما يلي أهم النقاط التي تمت مناقشتها:

1) أعلن المدير العام أن عدد إجمالي الموظفين في فرنسَبنك سورية وصل إلى ما يقارب 150 موظفاً وشرح سياسة المصرف فيما يخص الموارد البشرية والتي أثبتت فعاليتها بالرغم من تزايد الهجرة من جراء الحرب التي تتعرض لها سورية. فشرح أنه عند

استقالة أحد الموظفين يتم الاستعاضة عنه بالخبرات المتوافرة لدى المصرف لملء هذا الشغور.

2) توجه الدكتور عمر الحسيني بسؤال حول احتمال افتتاح فروع جديدة للبنك؟

تحدث المدير العام عن توجه البنك لإفتتاح فروع جديدة في مناطق جديدة في حمص ودمشق، بحيث أن التوجه هو نحو مناطق تجارية نشطة وتشهد كثافة سكانية فاعلة وتتكاثر فيها الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وذكر المدير العام أنه وبالرغم من كل المعانات التي تعرضت لها محافظة حلب إلاّ أن فرعيّ المصرف في حلب لم يغلقا أبوابهما وما زالا بخدمة المواطنين.

3) بيّن المدير العام وضع المصرف التنافسي بالنسبة للقطاع التقليدي المصرفي الخاص بسورية حيث أحتل مصرف فرنسَبنك سورية المرتبة الثالثة بالقطاع لهذه السنة من حيث حجم المصرف وصافي التسهيلات الممنوحة بالإضافة إلى صافي الأرباح، أضاف أن المصرف كان يشغل المرتبة السابعة منذ سبع سنوات من حيث الحجم وهو الآن في المرتبة الثالثة وذلك يعود لدعم مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية ومن خلال المساهمة الكبيرة للشريك الاستراتيجي فرنسَبنك ش.م.ل. الذي وفّر على المصرف الكثير من المصاريف وساهم في خلق البعد الاستراتيجي اللازم لانطلاق المصرف، وأخيراً وليس آخراً من خلال الارتكاز على خبرة الإدارة التنفيذية بأقلمة استراتيجية المصرف مع تطور الأحداث. وأكد أن فرنسَبنك سورية هو من المصارف التي لم تتعرض إلى حوادث تشغيلية ولم يخسر أية أموال كانت محفوظة ضمن الصناديق في فروع المصرف بالمحافظات التي تعرضت لاضطرابات أمنية.

4) أشار المدير العام أنه عندما ينتهي المصرف من بيع الأسهم المتبقية لزيادة رأس المال، من المتوقع أن يرتفع سعر السهم حيث أن القيمة الدفترية لسهم المصرف توازي أضعاف القيمة السوقية.

5) سأل الدكتور وليد الأحمر إذا كان احتلال البنك للمرتبة الثالثة كان من حيث قيمة الموجودات فقط؟

أجابه المدير العام أن المرتبة الثالثة ليست فقط من حيث قيمة الموجودات وإنما بصافي التسهيلات وصافي الأرباح وتطور في بقية المؤشرات مثل ودائع العملاء والربحية.

وسأل الدكتور عمر الحسيني عن إمكانية تملك الشريك الاستراتيجي لقيمة أسهم تفوق الـ55% من إجمالي الأسهم وإن أمكن أن يتملك فرنسَبنك سورية أسهمه؟

أجابه المدير العام أن الحد المسموح تملكه للشخصيات الاعتبارية حسب قانون المصارف هو 60 % فقط، وأن مجموع ما يملكه الشريك الاستراتيجي (بإعتباره "شركة" تحمل الجنسية اللبنانية) والشركات الأخرى المتملكة في فرنسَبنك سورية قد وصل إلى نسبة الـ 60 % وهو الحد الذي لا يجوز تجاوزه بحسب القانون، وبناءً عليه لم يعد يحق للشريك الاستراتيجي تملك أسهم أكثر من القيمة التي يملكها لناحية تملك الشركات. ومن ناحية أخرى يمنع القانون أن يتملك المصرف أسهمه الخاصة.

6) استناداً إلى سؤال بعض المساهمين عن مدى الأرباح التي سيحصلون عليها نتيجة تملكهم لأسهم بفرنسَبنك سورية؟

أجاب المدير العام إلى وجوب الأخذ بعين الاعتبار مدى تزايد قيمة السهم وذلك من خلال الزيادة الملحوظة لقيمة حقوق المساهمين في المصرف حيث أنها وصلت بنهاية سنة 2015 إلى 13.6 مليار ليرة سورية وأكد للمساهمين أنه على تزايد مستمر.

7) سأل السيد ربحي الأحمر إذا لم يعد هناك ديون متعثرة للبنك؟

أجابه المدير العام أن الأزمة في سورية ولّدت ديون متعثرة ليس فقط لفرنسَبنك سورية بل هذا هو حال كل المصارف في سورية وهو وضع طبيعي ناتج عن ما آلت إليه الأحداث، لكن السياسة التي يتبعها المصرف فيما يخص التسليف خلال الأزمة هو اقتصاره على الزبائن ذوي النية والسمعة الحسنة والذين يقومون بتسديد ديونهم إضافةً إلى الزبائن الذين يستوردون مواد أولية ويساعدون في دعم صمود البلد.

أبدى المدير العام اطمئنانه من حيث مراقبة المخاطر المصرفية ما لم تطرأ أحداث جوهرية تؤثر بشكل مباشر على المخصصات وهي أحداث خارج نطاق سيطرة البنك، وذلك بحكم أن البلد ما زال يعاني الكثير من الإضطرابات.

8) سأل الدكتور وليد الأحمر هل لدى المصرف مخصصات بالعملة الأجنبية؟

أجاب المدير العام بأن طريقة أخذ المخصصات للتسليفات بالعملة الأجنبية تتم بطريقتين، إما أن يكون هناك مركز قطع تشغيلي يسمح للمصرف بتكوين مخصصات بالقطع الأجنبي على التسليفات المتعثرة بالقطع الأجنبي، أو لا يسمح له بذلك، في هذه الحالة يأخذها بالليرة السورية وعند نهاية كل فترة مالية يقوم المصرف، بحسب تطور سعر الصرف، بأخذ مخصصات إضافية عليها، بناءً على ذلك يمكن للمخصصات أن تكون متغيرة ومتأثرة بهذا العامل.

وأوضح المدير العام أن مركز القطع التشغيلي المسموح به قانونيا هو 5%، الذي لا يشكل حيزاً واسعاً يسمح بالتحرك نسبة لرؤوس أموال المصارف حالياً بالسوق.

9) سأل الدكتور وليد الأحمر فيما إذا كان لدى المصرف ودائع بالدولار واليورو؟

أجابه المدير العام أن جزءً كبيراً من ودائع المصرف هو بالعملة الأجنبية وهو أمر مذكور بشكل واضح في تقرير مجلس الإدارة الذي تمّ توزيعه على المساهمين والذي ذكره مدقق الحسابات في كلمته.

10) لفت المدير العام أن البنك حقق هذه السنة أرباحاً من الإيرادات التشغيلية، فعلى الرغم من تزايد نسبة المصاريف التشغيلية الناتجة عن تزايد الأسعار وزيادة رواتب الموظفين، إلاّ أن صافي زيادة الإيرادات التشغيلية فاق زيادة المصاريف التشغيلية، لا بل تخطاها.

11)شكر الدكتور عمر الحسيني كل من رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والشريك الإستراتيجي والإدارة التنفيذية وخصّ بالشكر المدير العام السيد نديم مجاعص على العرض المفصّل والشفّاف، وأكد أن المصرف قفز قفزة نوعية بما حققه من إنجازات

للسنة المنصرمة، واستفسر بدوره عن الوقت الذي قد يتمكن فيه المساهمين من تحقيق أرباحاً للأسهم التي يملكونها في المصرف؟

أجابه المدير العام أنه في حال انتهت الحرب في سورية في سنة 2016 فمن بعدها إن المصرف بحاجة إلى سنتين ليتمكن من امتصاص آثار الحرب، وبعدها من الممكن توزيع أرباحاً على المساهمين. منوهاً إلى أن فرنسَبنك سورية حتى تلك اللحظة ما زال يتلقى الصدمات وعلى الرغم من ذلك ما زال المصرف يحافظ على أموال المساهمين لا بل يعمل على زيادة صلابة الوضع المالي للمصرف من خلال زيادة أمواله الخاصة.

وأكد المدير العام إلى الجهود الجبارة المبذولة لدعم الوضع المالي من خلال المحافظة على حقوق المساهمين لديه، وذلك كان جلياً من خلال الزيادة الملحوظة لحقوق المساهمين فقد حققت قفزة كبيرة من 4 مليار ل.س. عام 2011 إلى 13.6 مليار ل.س. نهاية عام 2015، وذلك ليس أسوةً ببعض المصارف في سورية، فلولا الجهود الجبّارة التي يبذلها مصرف سورية المركزي مع بعض المصارف حتى لا تتدنى قيمة حقوق المساهمين لديها لكانت وصلت القيمة إلى مستويات غير مقبولة لدى البعض.

12)أبدى د. وليد الأحمر سروره لحضور اجتماع الهيئة العامة لفرنسَبنك سورية مؤكدا على أنها أكثر الإجتماعات شفافية، علماً أن بعض اجتماعات الهيئات العامة للمصارف والشركات ليست على نفس القدر من الشفافية بل تنتهج سياسة التحفظات بالرد على أسئلة المساهمين، فهذا يريح المساهمين في فرنسَبنك سورية. كما أشار الدكتور وليد إلى سروره للمرتبة التي حققها فرنسَبنك سورية بين المصارف التقليدية على الرغم من أنه لا يملك عدد فروع كثيرة ولا عدد كبير من الموظفين أسوةً بباقي البنوك.

وشكر د.الأحمر كل من السيد عادل القصّار والدكتور أحمد الشهابي على حضورهم الهيئة العامة مع باقي أعضاء مجلس الإدارة مؤكداً أن ذلك يدل على إهتمامهم

ومتابعتهم لشؤون المصرف، وكذلك شكر المدير العام على العرض الذي قدمه في اجتماع الهيئة العامة وذلك لأنه أجاب مسبقا على كثير من الأسئلة التي تتراود إلى أذهان المساهمين. وشكر كل عضو من أعضاء مجلس إدارة فرنسَبنك سورية كونهم منذ إنشاء المصرف إلى الآن لا يتقاضون أجراً ولا مكافآت للجهود التي يبذلونها في مجلس الإدارة.

أكد د. الأحمر إلى ضرورة استمرار دعم الشريك الاستراتيجي لفرنسَبنك سورية خاصة في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد.

طلب د. الأحمر من السيد المدير العام الإضاءة على ما يلي:

- د. أحمر:حجم المحفظة المالية والديون غير المنتجة والديون المتعثرة منها وما نسبة التغطية بالمؤونات؟

المدير العام: بما يخص النسب بالأرقام فهي على الشكل الآتي: تغطية الديون المتعثرة لدى فرنسَبنك سورية بما تزيد عن 100 % وما يقارب 40 % من كامل قيمة المحفظة. وحجم المحفظة حالياً الكلّي حوالي 25 مليار منها 9 مليارات غير عاملة

- د. أحمر:كيف يتم تغطية الخسائر المحققة المتراكمة التي وصلت إلى حدود 7.8 مليار، هل من خلال تحقيق أرباح تشغلية بنفس قيمة مبلغ الخسائر؟
- المدير العام: بالنسبة للخسائر المتراكمة والتوزيع، أجاب أن الأصول المحاسبية لديها مبادىء لا يمكن تعديها، كما وأصول المبادىء الفضلى بالممارسة، ففي السنة التي يكون فيها الربح التشغيلي يفوق التكاليف التشغيلية والمؤونة المخصصة للسنة ذاتها، يمكن للبنك أن يوزع أرباحاً على المساهمين لديه، لكن بعد اطفائه لخسائره المتراكمة وتغطيته لها.
- د. أحمر ما هي سياسة البنك بالتأمين على المخاطر؟
- المدير العام: تبوأ المصرف للمرتبة الثالثة ناتج عن استراتيجية واضحة وهي تشير إلى ضرورة استمرار العمل في سورية بأقل نسبة مخاطر ممكنة مع

المحافظة على أفضل عدد من زبائن. أمّا بالنسبة لإعادة التأمين على المخاطر في بلدان تعاني من الحروب فهو أمر مرتفع ثمنه جداً، التأمين الأساسي هو عبارة عن الإدارة الحسنة المرتكزة على إدارة المخاطر بطرق فضلى. وأبدى المدير العام فخره بإدارة المخاطر الموجودة في فرنسَبنك سورية، حيث تبوأ المراتب الفضلى، حتى أن مركز التدريب والتأهيل التابع لمصرف سورية المركزي طلب من مدير دائرة إدارة المخاطر في فرنسَبنك سورية المساهمة في تدريب موظفين دائرة إدارة المخاطر في المصارف فهو من ذوي الخبرة التي لا تقل عن العشرين عاماً في مجال المخاطر.

- د. أحمر: ما هي الخطة المستقبلية للبنك فيما يخص مرحلة ما بعد الأزمة؟

  المدير العام: بما يخص التوجه المستقبلي، نحن اليوم متحفزين ومنتظرين، الحرب التي يتعرض لها البلد لم تمنع فرنسَبنك سورية من تخطي عدد من البنوك ووصل إلى المرتبة الثالثة مما يؤهله لمرحلة إعادة الإقلاع. فالمصرف على الرغم من الموارد البشرية القليلة نوعاً ما، إلاّ أنها منتجة ومتحفزة ومؤهلة للإنطلاق ولتدريب آخرين على الإنطلاق فور إنتهاء الأزمة التي نعاني منها في بلدنا الحبيب سورية، وهي خبرة تعلمناها في مدرسة فرنسَبنك ش.م.ل وعائلة القصّار العريقة.

13) شكر المساهم السيد زياد زنبوعة المدير العام على هذا العرض الذي يتناقض مع الواقع الفعلي للبنك وقال أن ما يوجد في القوائم مختلف، إبتداءً من الخسائر المتراكمة فقد أشار المدير العام إلى أنه لا يمكن بحسب قانون الشركات أن يتم توزيع أرباح فعلية في أي سنة من السنوات قبل أن يتم إطفاء الخسائر المتراكمة، وأشار أن البنك لديه خسائر متراكمة بمبلغ كبير، حيث أن فرنسَبنك سورية هو أكثر مصرف حقق خسائر متراكمة (حسب زعم السيد زنبوعة).

كما أشار إلى النمو المحقق في الخسائر المتراكمة فقد بلغ في السنة المنصرمة 2015 مبلغ 1.5 مليار ليرة سورية. وأبدى استغرابه عن هذا التفاؤل وقد حقق المصرف خسائر 1.5 مليار في عام واحد.

وأضاف السيد زنبوعة أنّه من ناحية رأس المال والخسائر المتراكمة، فنظرياً بحسب قانون الشركات بمجرد أن يصل رأس المال إلى ما يوازي الخسائر المتراكمة بناءً عليه يجب التصفية، أما في ما يتعلق بحقوق المساهمين لعام 2015 هي 13.6 مليار فإذا ما علمنا أن الأرباح المدورة المحققة تفوق ذلك بكثير هي عبارة عن 16.8 مليار، فحقوق المساهمين ليست واقعية إذاً (!)، وهي أقل من الأرباح غير المحققة (حسب زعم السيد زنبوعة).

فيما خصّ الأجور والرواتب، إن البنك يمتلك كادر صغير وبفروع قليلة وهي نقطة إيجابية إذا ما قارنا ذلك مع البنوك الأخرى، لكن نفقاته أعلى من باقي البنوك في سورية، وأضاف السيد زياد أن المشكلة موجودة ولا يجب إخفاؤها فالبنك يتراجع إلى الوراء والمصاريف تنمو.

- أجاب المدير العام بأن كل ما تفضل به المساهم زياد هو خطأ، فبناءً على ماذا استخلص السيد زياد بأنه لا يوجد أي بنك في سورية حقق خسائر متراكمة كما هو حال فرنسَبنك سورية، فالنتائج المالية لباقي المصارف منشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، وفرنسَبنك سورية هو من أقل البنوك خسارة في السوق، وهذا أمر واضح للجميع بمن فيهم الجهات الرسمية ذات العلاقة وأعطى مثالا على ذلك الخسائر المتراكمة لبعض المصارف ذات الحجم الشبيه بفرنسَبنك سورية:

	مصرف F	مصرف E	مصرف D	فرنسَبنك سورية
خسائر متراكمة حتى 2015	(10,802)	(8,981)	(8,424)	(7,884)

وأضاف المدير العام بأن الحديث عن إخفاء الحقائق فيما يخص الزيادة في الخسائر هو مغلوط لأن المصرف أشار إليها بوضوح في تقريره، مؤكداً بأن فرنسَبنك سورية هو قائم في بلد يعاني من أزمة في الوقت الراهن، مثله مثل باقي المصارف، وأصرَّ على أن وضع فرنسَبنك سورية مميّز بينها، فعلى الأقل مصرف فرنسَبنك سورية أخذ الإجراءات الاستراتيجية المناسبة التي سمحت له بتغطية أكلافه التشغيلية من خلال أرباحه التشغيلية لا بل حقق ارباحاً تشغيلية صافية وتمكن من مقاربة محفظة تسهيلاته بطريقة مختلفة وناجحة وتمكن من تكوين مركز قطع ثابت يمول به الخسائر التي تراكمت على مدى السنين.

ولفت المدير العام نظر السيد زياد إلى ما يجري في السوق، فلماذا لم يذكر المصارف التي بدأت برأس مال 2.5 مليار والآن أضحت حقوق المساهمين فيها 3 مليار، وطلب منه إبراز أي مصرف وصل حجم مخصصاته إلى 9.5 مليار بينما أمواله الخاصة تنمو ووصلت إلى 13.5 مليار ل.س. غير فرنسَبنك سورية. وأكد أن ما تمّ ذكره في تقرير المصرف هو كلام دقيق ومسؤول بينما الذي ذكره السيد زياد هو كلام مخالف للواقع وغير موضوعي. وأعطى المدير العام بعض الأمثلة بالأرقام كما يلي:

مصارف دخلت السوق معنا					مصارف دخلت السوق قبلنا بسنوات			
مصرف A	فرنسبنك سورية	مصرف B	مصرف C		مصرف D	مصرف E	مصرف F	تطور حقوق المساهمين
2,235	1,528	2,860	2,470		4,389	3,635	7,319	2010
8,590	13,603	4,991	3,097		14,468	12,181	8,517	2015

- وذكر المدير العام بأنه يدير مؤسسة حيث العاملين فيها، وبالرغم من الوضع الصعب، يخاطرون بحياتهم حتى يعيدون المال الموجود في الفروع التي أغلقت بسبب الخطر المحدق بها. فلقد ذُكرت الخسائر بكل وضوح وبالأرقام ولم يتم إخفاء أي شيء، وأضاف بأن القطاع المصرفي في سورية مراقب بدقة من قبل المصرف المركزي وممنوع العمل إلّا ضمن القوانين المسموح بها، وفرنسَبنك سورية من البنوك الملتزمة بكل القوانين. أمّا بالنسبة للسوق المصرفية السورية فإن نسبة الديون غير العاملة بلغت 40 % بينما سجلت النسبة في فرنسَبنك سورية لتصل إلى 35.32%، بالإضافة إلى أن فرنسَبنك سورية يملك أكبر مركز قطع ثابت، ولديه نسبة من الأعلى في تغطية الديون بالقطاع المصرفي في سورية، بينما تسهيلاته تنمو بتأنٍ. وأعطى مثالا على ذلك تطور تسهيلات بعض المصارف في سورية وأرباحها المدورة:

مصارف دخلت السوق قبلنا بسنوات				مصارف دخلت السوق معنا			
	مصرف F	مصرف E	مصرف D	مصرف C	مصرف B	فرنسبنك سورية	مصرف A
صافي التسهيلات 2011	29,009	22,430	23,751	12,709	10,622	11,531	6,188
صافي التسهيلات 2015	13,459	12,156	16,524	12,112	7,332	16,016	9,797
أرباح مدورة غير محققة 2015	12,683	15,666	16,452	6,018	7,278	16,819	6,662

اعترض المساهمون عمّا تفضل به المساهم السيد زياد زبوعة وأعرب السادة عمر الحسيني وربحي الأحمر وآخرون عن إختلافهم بالرأي معه، وأن نقده غير موضوعي وغير بنّاء ولا يمت للواقع بصلة. وذكر أحدهم أنه لو قرأ السيد زياد الأرقام بوضوح لتبين أن البنك رابح بقيمة 3 مليارات ليرة سورية وذلك إذا تمّ طرح الخسائر المتراكمة والتي تبلغ قيمتها 7 مليارات ليرة سورية من المخصصات والتي تبلغ قيمتها 10 مليارات ليرة سورية.

وأجاب المساهمان السيد عصام أنبوبا والدكتور وليد الأحمر، أنه لا يجب أن يُعطى لكلام السيد زياد أهمية لأنه كلام غير موضوعي وغير دقيق ولا يجب أن يُقال في الهيئة العامة للبنك، لأن فيه ظلم وتجني وإجحاف بحق المصرف، إضافة إلى أنه يؤثر على سمعة البنك وعلى سعر السهم وبالتالي على المساهمين والمركز المالي للمؤسسة وسهمها. وأضاف الدكتور وليد الأحمر بأن كلام السيد زياد مدسوس ومقصود به الإساءة.

وأكد المساهم السيد طريف الأخرس أن فرنسَبنك سورية من أكثر المصارف التي تتمتع بحسن الإدارة في جميع المستويات والمناحي وأنه لا يجوز توجيه مثل هذه الملاحظات غير الواقعية كونه من المساهمين في هذا المصرف وفي مصارف أخرى، لذا أكّد أنه على يقين بأن فرنسَبنك سورية من أفضل البنوك في البلد وأبدى تفاجؤه من كلام السيد زياد مؤكداً بأن ذلك تعدى النقد ليصل إلى التجريح.

وأكد الدكتور وليد الأحمر على أن بعض البنوك غير شفافة بتقديم الحقائق بيما فرنسَبنك سورية تكلم بكل وضوح وبالأرقام عن كل البنود دون أن يُخفي شيئاً في حين أن بعض البنوك قد لجؤوا إلى بيع القطع الأجنبي ليتم تغطية الخسائر لديهم وبطرق غير قانونية في بعض الأحيان.

وقال الدكتور أحمد الشهابي بأن كلام السيد زياد خطير ولا يستهدف فقط فرنسَبنك سورية لا بل كل القطاع المصرفي والاقتصاد السوري ويشكل إساءة للبلد بشكل عام.

وأضاف السيد ثائر اللحام بأن كلام المدير العام هو إضافةً لكونه علمياً وموزوناً فهو نابع من القلب وأن السيد مجاعص هو من أكثر المدراء العامّين غيرةً على مصرفهم ويتمتعون بحس وطني معروف وبغيرة قلَّ نظيرها على البلد.

وأجابت السيدة ليلى السمان مندوبة مدقق الحسابات بأن كلام السيد زياد مغلوط وذلك استناداً إلى قانون الشركات في المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، لأنه إذا تم احتساب مجمل الأرباح والخسائر لتبين أن المصرف قد حقق أرباح ولم تصل الخسائر إلى ما تم ذكره بنص المادة في قانون الشركات.

وردّ السادة المندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على كلام السيد زياد، بأنه كلام مرفوض قولاً وفعلاً وغير قانوني، مؤكداً أن فرنسَبنك سورية هو بنك عريق وبنك مكوّن لكل مخصصاته اللازمة ويغطي كافة احتياجاته وبالتالي فالذي تفضل به السيد زياد هو غير صحيح ولا منطقي ومرفوض.

وبعد الموافقة على تقرير مجلس الإدارة وحسابات ميزانيتها وبيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2016/05/31 والنقاط التالية على جدول الأعمال: 5 و6 و7 و8 و9، قام السيد وائل شامي العضو الجديد في مجلس الإدارة بالتعريف عن نفسه ورحب به الحضور.

وبعدها شكر الكثير من الحاضرين ومنهم الدكتور وليد الأحمر والدكتور عمر الحسيني والسيد ربحي الأحمر فرنسَبنك ش.م.ل على عدم تقاضي أي مبالغ ضمن اتفاقية التعاون التقني والمصرفي مع فرنسَبنك سورية منذ تأسيسه، شكر المساهمون جميعاً أعضاء مجلس الإدارة والرئيس على عدم تقاضيهم أي تعويضات ومكافآت للسنين السابقة.

وختمت المداولات على ما تقدم.

دمشق في 2016/05/31

كاتب وقائع الجلسة
المحامية رونا مصابني

رئيس مجلس الإدارة
عادل القصّار

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

- السيد محمود حبشية.

- السيد محمد إبراهيم.

مراقبا التصويت

- عمار الطرشة

- ولاء الأسمر